

تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري
تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري
دراسة تطبيقية على الجزائر (1970-2014)
أ. فرد أم الخير أ. د مزار منصف
جامعة الجزائر 3

الملخص:

تعتبر سياسة سعر الصرف من السياسات المهمة التي تتخذها السلطات لما لها من أهمية بالغة في تطوير التجارة الخارجية و من ثم إحداث تنمية اقتصادية للبلد. و تأتي هذه الورقة البحثية لتجيبنا عن الأثر الذي يحدثه تخفيض سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري، مستهلين الدراسة بأهم الجوانب المتعلقة بسعر الصرف لنتقل بعدها للجوانب المتعلقة بالميزان التجاري و نختم الدراسة بالنموذج القياسي الذي يجيبنا على الإشكالية. الكلمات المفتاحية: سياسة سعر الصرف، سعر الصرف، الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، إقتصاد جزائري، المشاكل القياسية، المحاكاة.

Abstract :

We can consider exchange rate policy one the most important policies taken by the government since it is a crucial tool on foreign trade. This policy will help the authorities to boost economic growth. This paper will focus on the impact of devaluation on the trade balance using some econometric tools
 key words: Exchange rate policy, exchange rate, Exports, Imports, Trade Balance, Algerian economy, Econometrics Problem, Simulation.

المقدمة:

يعد سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية المهمة لدى الكثير من الدول باعتباره حلقة وصل بين الإقتصاديات الدولية و مقياسا هاما لحجم معاملاتها إضافة إلى كونه يتأثر و يؤثر في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية من بينها رصيد الميزان التجاري.

فالدول النامية و منها الجزائر جل اقتصاداتها مفتوحة و بشكل كبير على العالم الخارجي لكن بالسلب على موازين مدفوعاتها، و يرجع ذلك لقلّة الصادرات و كثرة الواردات من جهة، و التذبذبات الحاصلة في سعر الصرف من جهة أخرى. فارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية معناه انخفاض أسعار السلع المحلية (الصادرات) مقابل أسعار السلع الأجنبية (الواردات)، غير أنه و بسبب اعتماد تلك الدول على الواردات من السلع الاستهلاكية و المواد الخام التي لا تحقق فيها اكتفاء ذاتي و/أو لا يتوفر بديل محلي لها، فإن الميزان التجاري و بالتالي ميزان المدفوعات سيختل.

تعرض هذه الدراسة، في مرحلة أولى، للجوانب المتعلقة بكل من سعر الصرف و الميزان التجاري ثم للتطورات الحاصلة في سعر الصرف و أثرها على رصيد الميزان التجاري، في مرحلة ثانية. و كما نعلم سياسة تخفيض سعر الصرف قد تنجح في معظم الدول المتقدمة، و لنرى هنا هل هذه السياسة لها نفس الأثر بالنسبة للإقتصاد الجزائري؟

I- سعر الصرف:

تقوم العلاقات الاقتصادية الدولية على مبدأ التبادل فيما بين الدول، أين يتم ربط الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي عن طريق ما يسمى بسعر الصرف من خلال ربط الأسعار المحلية بالأسعار الخارجية. و أمام إتساع دور قطاع التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية تظهر مدى أهمية متغيرة سعر الصرف.

تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري

I-1- تعريف سعر الصرف و أنواعه:

على خلاف المعاملات الداخلية التي تعتمد على العملة المحلية، فإن المعاملات الخارجية تعتمد على سعر الصرف، إذ يستوجب على البلد المصدر تحويل العملة الأجنبية إلى عملة محلية و تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية بالنسبة للبلد المستورد.

I-1-1- تعريف سعر الصرف:

يقصد بسعر الصرف عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية⁽¹⁾ و بطريقة عكسية يعرف على أنه عدد الوحدات من العملة المحلية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية⁽²⁾. فمن خلال التعريفين يظهر لنا أن سعر الصرف ما هو إلا سعر عملة ما مقابل عملة أخرى و الجزائر من الدول التي تعتمد على التعريف الثاني.

I-1-1- أنواع سعر الصرف:

هناك عدة صيغ لسعر الصرف و لعل من أبرزها و أكثرها استعمالا ما يلي:

I-1-1-1- سعر الصرف الإسمي: يعرف سعر الصرف الإسمي ذلك الثمن الجاري لعملة ما مقيم بعملة أخرى في تاريخ معين دون الأخذ بعين الاعتبار عامل التضخم⁽³⁾ أي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من السلع و الخدمات ما بين البلدين كما هو الشأن لسعر الصرف الحقيقي. و هو نوعان: سعر الصرف رسمي و آخر موازي؛

I-1-1-2- سعر الصرف الحقيقي: هو عبارة عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية⁽⁴⁾. فهو يمثل القدرة الشرائية للعملة و مؤشرا للمنافسة للإنتاج الوطني⁽⁵⁾ التنافسية لأسعار سلع الدولة الذي تربطه، فبارتفاعه تنخفض القدرة التنافسية و بالتالي تقلص الصادرات و بانخفاضه يحدث العكس. و يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$e_R = \frac{e P_f}{P} \quad \dots(1)$$

حيث:

e_R : سعر الصرف الحقيقي؛

e : سعر الصرف الإسمي؛

P_f و P : هما المؤشر العام لأسعار السلع المحلية و الأجنبية على الترتيب.

I-1-1-3- سعر الصرف الفعلي: يعرف على أنه المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة دولة ما بالنسبة لعدة عملات لدول أخرى في فترة زمنية ما⁽⁶⁾، و بالتالي فهو متوسط عدة أسعار صرف ثنائية و الهدف من حسابه هو معرفة تطورات العملة المحلية بدلالة العملات الأخرى و لقياسه نستخدم على الرقم القياسي لـ Laspeyres. و عليه سعر الصرف الفعلي نوعين: سعر صرف فعلي إسمي و سعر صرف فعلي حقيقي؛

I-1-1-4- سعر الصرف التوازي: يتحدد سعر الصرف التوازي بتفاعل كل من قوى العرض و الطلب على الصرف. ففي حالة ما إذا كان الطلب على العملة الأجنبية يفوق عرضها فإن سعر الصرف التوازي سيرتفع. أما إذا حدث و فاق العرض على العملة الأجنبية الطلب فإن سعر الصرف التوازي سينخفض. في حين يبقى على حاله في حالة تساوي القوى.

I-2- محددات سعر الصرف:

يتحدد سعر العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية بمتغيرات عدة نوجزها فيما يلي⁽⁷⁾:

تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري

I-2-1- الفروقات بين معدلات الفائدة المحلية و الأجنبية: إذا كانت أسعار الفائدة الأجنبية أقل من المحلية، فإن قيمة العملة سترتفع بسبب جذب رؤوس الأموال الأجنبية أما في الحالة العكسية فسينجم عليها بالتأكيد انخفاض الطلب على العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية فينخفض بذلك سعر صرفها نتيجة خروج رؤوس الأموال؛

I-2-2- الدخل الوطني و الأجنبي الحقيقيين: إن العلاقة بين الدخل الوطني الحقيقي و سعر الصرف علاقة عكسية، ذلك أن انخفاض الدخل الوطني الحقيقي يؤدي إلى تقليص الواردات، بمقدار يتوقف على مرونة الواردات بالنسبة للدخل Income Elasticities of Imports، ما يعني تدهور سعر الصرف بسبب انخفاض الطلب على العملات الأجنبية. و نفس الشيء بالنسبة للدخل الأجنبي الحقيقي فإن انخفاضه يرفع من سعر صرف العملة الأجنبية نتيجة انخفاض الطلب الأجنبي على العملة الوطنية (انخفاض الصادرات)؛

I-2-3- تكاليف الإنتاج المحلية و معدلات التضخم: انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي و بالتالي انخفاض معدلات التضخم من شأنه رفع القوة الشرائية للعملة المحلية و من ثم تحسن سعر صرفها؛

I-2-4- مدى تعادل القوة الشرائية: إذا كانت القوة الشرائية لعملة البلد نفسها داخله و خارجه و يصبح سعر الصرف مساويا للوحدة و من ثم تتحقق معادلة القوة الشرائية ($P_f = P_e$)، حيث (P) يمثل المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات المحلي و (P_f) يمثل المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات الأجنبي أما (e) فيمثل سعر الصرف الإسمي.

I-2-5- محددات أخرى: من محددات سعر الصرف أيضا عامل التوقعات، الحوافز و العوائق التي تضعها الحكومات على التجارة الخارجية، التدخلات الحكومية، المضاربة و أسعار الصرف في الأجل القصير، العوامل السياسية و العسكرية...

I-3- سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف من السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطة النقدية لحماية الإقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية و الداخلية، و هي تختلف تماما عن السياسة النقدية لاختلاف أدائها و أهدافها. حيث يمكن للسلطة النقدية أن تقوم بتخفيض قيمة عملتها من أجل تشجيع الصادرات و كذا الحد من تسرب العملة الصعبة و بهذا الحفاظ على كمية النقود داخل الحدود.

I-3-1- تعريف سياسة سعر الصرف

هي عبارة عن مجموعة الإجراءات و التدابير و الوسائل التي تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف بهدف مقاومة التضخم، تخصيص الموارد، توزيع الدخل، تشجيع الصادرات، التحكم في الواردات، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و تنمية الصناعة المحلية... و هذه السياسة لا تقل أهمية عن باقي السياسات الإقتصادية .

و هناك سياستين لسعر الصرف: سياسة رفع قيمة العملة و سياسة خفض قيمة العملة، نجاح كل واحدة منها يتوقف على مجموعة من الشروط و لا يسمح لنا المقام بذكر الإثنين بل سنكتفي بالسياسة الثانية⁽⁸⁾:

✓ شروط نجاح عملية تخفيض قيمة العملة: يُفترض أن تخفيض قيمة العملة من شأنه إعادة التوازن للميزان التجاري، و لكي يحدث ذلك لابد من تحقق الشروط التالية:

← تنوع الصادرات، أي ضرورة مرونة الجهاز الإنتاجي لتغيرات الطلب العالمي و كذا انخفاض قيمة العملة؛

← الواردات المحلية يجب أن تكون قابلة للتقليص؛

← تميز الطلب العالمي على السلع المحلية بمرونة عالية؛

تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري

- ← ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية و عدم ارتفاعها بعد التخفيض (حالة الدول التي تعتمد على الواردات)؛
- ← عدم قيام الدول الأخرى المنافسة بنفس الإجراء؛
- ← الأهم هو استجابة السلع المحلية الموجهة للعالم الخارجي للمواصفات العالمية من ناحية الجودة، النوعية و المعايير الصحية؛
- ← مرونة الطلب على الصادرات الوطنية ε_X و الطلب الداخلي على الواردات ε_M . بما فيه الكفاية بالنسبة للأسعار بمجموع يتعدى الواحد و هو ما يعرف بشرط مارشال-لينر-روبينسون Marshall-Lerner-Robinson (M-L-R) أي:

$$\varepsilon_X + |\varepsilon_M| > 1 \quad \dots(2)$$

إذن إذا كان الميزان التجاري في حالة عجز و قامت السلطات بتخفيض قيمة العملة المحلية، فإن:

- عجز في الميزان التجاري ← تخفيض قيمة العملة المحلية ← انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع لأجنبية ← زيادة الصادرات و انخفاض الواردات ← تسوية العجز في الميزان التجاري.
 - لكن إذا كان البلد يعتمد على الواردات، خاصة إذا كانت ضرورية، فإن:
 - الواردات ترتفع ← التكاليف ترتفع (بسبب خفض العملة) ← الأسعار ترتفع ← تضخم مستورد.
- I-2-3- أدوات سياسة سعر الصرف

لتنفيذ سياسة سعر الصرف و الوصول إلى الأهداف المرجوة، تستعمل السلطات عدة أدوات ووسائل نوجزها فيما يلي (9):

- 1- تعديل سعر الصرف: و هنا يقوم البنك المركزي بإعادة تقويم العملة، بمعنى خفض أو رفع قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية؛
- 2- استخدام إحتياطات الصرف: تقوم السلطة النقدية ببيع أو شراء العملة المحلية مقابل الأجنبية من خلال مجموعة العملات الأجنبية (إحتياطي الصرف) التي بحوزتها؛
- 3- مراقبة الصرف: تخضع السلطات النقدية المشتريات و المبيعات لرخص خاصة بغية الحد من نزيف رؤوس الأموال و المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية، و بالتالي العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- 4- سعر الفائدة: تقوم السلطات النقدية برفع أو خفض معدله، فإذا أرادت تحسين العملة المحلية تلجأ إلى رفع معدل الفائدة، الأمر الذي يجلب رؤوس الأموال الأجنبية و بالتالي يرتفع الطلب على العملة المحلية الأمر الذي يساهم في تحسين سعر صرفها. و العكس من ذلك في حالة خفض معدل الفائدة؛
- 5- إقامة سعر الصرف متعدد: يمكن تطبيق نظام الصرف المتعدد في حالة نظام الرقابة على الصرف أو حالة احتكار الدولة لعمليات بيع و شراء العملة الصعبة، فيمكن اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مرتفع يتعلق بالواردات^(*)، و الآخر عادي أو منخفض يتعلق بالصادرات. و في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي و التي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف فمن الصعب اللجوء إلى هذا الأسلوب.

تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري

II- الميزان التجاري

من المشاكل التي تعاني منها الدول النامية عامة و الجزائر خاصة الإختلال في موازينها بشكل عام ميزانها التجاري NX بشكل خاص، الأمر الذي دفع بنا إلى دراسة و معرفة العوامل التي تؤثر فيه و من بينها سعر الصرف، و الذي يؤثر على مكوناته (الصادرات X و الواردات M).

الصيغة التي تمثل الميزان التجاري هي من الشكل:

$$NX = X - M \quad \dots(3)$$

للميزان التجاري ثلاث حالات:

✓ $NX > 0$: هناك فائض في الميزان التجاري، أي أن البلد يصدر أكثر مما يستورد، الأمر الذي يعني دخول للعملة الصعبة و سيؤدي ذلك إلى زيادة قيمة العملة المحلية؛

✓ $NX < 0$: هنا الميزان التجاري في حالة عجز، لأن البلد يستورد أكثر مما يصدر، الأمر الذي يعني استنزاف للعملة الصعبة و سيؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية؛

✓ $NX = 0$: في هذه الحالة الميزان التجاري متوازن (تساوي بين الجانبين الدائن و المدين).

II-1- الصادرات و محدداتها

نبدأ في بديهة هذا العنصر بتعرف الصادرات ثم ننتقل في نقطة موائية إلى محدداتها

II-1-1- تعريف الصادرات

نقصد بها ذلك الجزء من السلع و الخدمات المباع للأجانب و حيث أن هذا الجزء لا يستخدم في الإقتصاد المحلي فيجب إضافة قيمة الصادرات عند حساب الدخل أو الناتج المحلي الخام.⁽¹⁰⁾

أما دالة الصادرات فتأخذ الأشكال التالية:

1- الصورة المستقلة: في العادة تعتبر الصادرات متغيرة خارجية تحدد قيمتها خارج النموذج⁽¹¹⁾، أي أنها تأخذ الشكل التالي:

$$X = \bar{X} \quad \dots(4)$$

2- الصورة التابعة للدخل: في هذه الصورة تكون الصادرات دالة في الدخل الوطني، و تربطهما علاقة طردية من الشكل التالي:

$$X = \bar{X} + xY \quad \dots(5)$$

حيث:

x : يعبر عن مقدار التغير الحاصل في الصادرات الناجم عن تغير الدخل الوطني بوحدة واحدة، و هو يمثل معامل الدخل أو الميل الحدي للتصدير بقيمة محصورة بين الصفر و الواحد الصحيح.

ت- صور أخرى لدالة الصادرات: بالإضافة إلى الصيغتين السالفتين هناك صيغ أخرى لدالة الصادرات لا تقل أهمية عنهما، منها:

الصيغة الأولى: تبين أن الصادرات تربطها علاقة طردية مع الطلب العالمي (World Demand (WD، إذ بانخفاضه تنخفض الصادرات. كما و أنها على علاقة عكسية مع نسبة أسعار التصدير Export Prices (P_x) إلى الأسعار الأجنبية Foreign Prices (P_f).⁽¹²⁾ و هي من الشكل التالي:

تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري

$$X = f(WD, P_X/P_f) \quad \dots(6)$$

الصيغة الثانية: وهي لا تختلف كثيرا عن سابقتها، إذ لها علاقة بالمتغيرتين: أسعار التصدير و الأسعار الأجنبية و إنما كل على حدى و ليس كنسبة. حيث ترتبط الصادرات بعلاقة عكسية مع المتغيرة الأولى و بعلاقة طردية مع المتغيرة الثانية. بالإضافة إلى ذلك نجد أن الدخل الأجنبي هو الآخر من محددات هذه الصيغة و في نفس الاتجاه، و يمكن التعبير عن هذه الصيغة بالشكل التالي:

$$X = f(Y_f, P_X, P_f) \quad \dots(7)$$

لتصبح هذه العلاقة ترتبط بالقدرة التنافسية للمنتجات المصدرة COMPET و معدل استغلال الطاقة الإنتاجية في البلد المحلي و الأجنبي (أو نسبة الإنتاج الفعلي إلى الناتج المحتمل) بشكل طردي. من الشكل التالي (13):

$$X = f(Y_f, COMPET, TUC/TUC_x^f) \quad \dots(8)$$

II-1-2- محددات الصادرات

للصادرات محددات عدة نختصرها فيما يلي:

- 1- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): كلما انخفض الناتج الداخلي الخام انخفضت الصادرات و العكس. و الأمر ذاته بالنسبة لإجمالي الدخل الوطني الأجنبي (GNP_f) Foreign Gross National Income هو الآخر له علاقة طردية مع الصادرات، فكلما انخفض الدخل الأجنبي Y_f انخفضت الواردات البلد الأجنبي (صادرات بالنسبة للبلد)؛
- 2- أسعار السلع و الخدمات المصدرة: فكلما انخفضت أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية ارتفعت الصادرات؛
- 3- سعر صرف العملة المحلية بالعملة الأجنبية e: فكلما انخفض e ارتفعت الصادرات، لذلك و من أجل تشجيع الصادرات تقوم السلطات بسياسة تخفيض سعر الصرف؛
- 4- الطلب العالمي (WD): كلما انخفض الطلب العالمي انخفضت الصادرات و العكس؛
- 5- جودة المنتجات: كلما كانت السلع المحلية ذات جودة و نوعية عاليتين و مطابقة للمواصفات الدولية ارتفع الطلب عليها من طرف الدول الأخرى، أي تربطهما علاقة موجبة؛
- 6- الدعم الذي تقدمه الدول الأجنبية لمنتجاتها المحليين: إذ بارتفاعه تنخفض تنافسية السلع المحلية في السوق الأجنبية.

II-2- الواردات

كما هو الشأن بالنسبة للصادرات سنقوم في هذا العنصر بتعريف الواردات و مختلف دوالها و بعدها محدداتها لنتقل بعدها إلى الصيغة الرياضية الخاصة بها.

II-2-1- تعريف الواردات

نقصد بها السلع و الخدمات المنتجة في العالم الخارجي و لكنها مستهلكة داخل الدولة (14)، و الواردات هي عبارة عن تسرب من الدخل على عكس الصادرات التي هي عبارة عن احتقان للدخل.

أما دالة الواردات فتأخذ الأشكال التالية:

- 1- الصورة المستقلة: في العادة دالة الواردات لا تأخذ الشكل المستقل، لكن لا بأس من ذكره هنا و هو بذلك يمثل السلع المشتراة من العالم الخارجي (الواردات) و يأخذ قيمة ثابتة، من الشكل التالي:

$$M = \bar{M} \quad \dots(9)$$

تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري

2- الصورة التابعة للدخل: إرتباط الواردات هنا بالدخل الوطني إرتباطا موجبا بالشكل التالي:

$$M = \bar{M} + mY \quad \dots(10)$$

أين يمثل m مقدار التغير في الواردات نتيجة تغير الدخل الوطني بوحدة واحدة و يصطلح عليه بمعامل الدخل أو الميل الحدي للاستيراد، حيث: $0 < m < 1$.

3- صيغ أخرى لدالة الواردات:

هناك صيغ أخرى لدالة الواردات نذكر منها:

الصيغة الأولى: و هي من الشكل:

$$M = \bar{M} + mY + \pi e \quad \dots(11)$$

حيث:

$\pi > 0$: يمثل درجة استجابة الواردات للتغيرات الحاصلة في سعر صرف العملة المحلية بالعملة الأجنبية.

الصيغة الثانية: و فيها تظهر العلاقة الطردية بين كل من الدخل الوطني (Y) و الأسعار المحلية (P) Foreign Prices مع الواردات و العلاقة العكسية مع أسعار الاستيراد (P_M) Import Prices و تأخذ الشكل التالي⁽¹⁵⁾:

$$M = f(Y, P_M, P) \quad \dots(12)$$

الصيغة الثالثة: و هي كما يلي:

$$M = f(Y, COMPIT, TUC/TUC_M^f) \quad \dots(13)$$

تعتمد الصيغة في هذه الحالة على: الدخل الوطني، القدرة التنافسية للمنتجات المستوردة COMPIT و معدل استغلال الطاقة الإنتاجية في البلد المحلي و الأجنبي (أو نسبة الإنتاج الفعلي إلى الناتج المحتمل)، حيث تجمع الواردات بالمتغيرتين الأولتين علاقة عكسية. أما المتغيرة الثالثة فتربطهما علاقة طردية.⁽¹⁶⁾

II-2-2- العوامل المؤثرة في الواردات

للواردات عوامل تحددها، تقريبا، هي معاكسة لمحددات الصادرات، يمكن إيجازها في الآتي:

1- إجمالي الدخل الوطني (GNP) Gross National Income للدولة المستوردة: كلما تغير الـ GNP تغيرت الواردات و في نفس الاتجاه؛

2- الأسعار النسبية للسلع و الخدمات المستوردة: و هي على علاقة عكسية مع الواردات، فكلما كانت أسعار السلع الأجنبية أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية ارتفعت الواردات؛

3- سعر صرف العملة المحلية بالعملة الأجنبية: فكلما انخفض ارتفاع حجم الصادرات و قل حجم الواردات، و العكس صحيح؛

4- مستوى احتياطي النقد الأجنبي (R_f) Foreign Exchange Reserve: كلما ازداد الإحتياطي من الذهب و العملات الأجنبية ارتفع حجم الواردات، ذلك أن الدولة المستوردة قد زادت قدرتها على التسديد؛

5- الأذواق المحلية: تبرز أهمية هذا المتغير الكيفي في استغلاله، من طرف وسائل الإعلام المختلفة، في التأثير على المستهلكين⁽¹⁷⁾، فكلما تغيرت و تعددت أذواق المستهلكين المحليين، بالميل للسلع الأجنبية، تغيرت الواردات في نفس الاتجاه.

تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري

III- أثر تخفيض سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري

سنقوم في هذه الجزئية من الورقة البحثية بدراسة التطور التاريخي لأهم متغيرات النموذج ثم نتقل بعدها لعملية التقدير.

III-1- التطور التاريخي لأهم متغيرات النموذج

سنقوم الآن بإعطاء نظرة عامة على التطور التاريخي لسعر الصرف الرسمي الدينار مقابل الدولار الأمريكي و كذا مكونات الميزان التجاري من صادرات و واردات في الجزائر، و سنستعين في ذلك بالجدول رقم (1)، و الذي من خلاله ، يتبين لنا أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي عرف، تراجع في النمو، خلال مرحلة السبعينات، من 4.56 دج/\$ لفترة تطبيق المخطط الرباعي الأول إلى 3.91 دج/\$ لفترة الإنتقالية. و لقد تزامنت هذه المرحلة مع قرارين اثنين: الأول يتعلق بتخفيض الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي، أين عرف الدينار الجزائري إنخفاضاً مستمراً مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، بسبب الارتباط الوثيق بين الفرنك الفرنسي و الدينار الجزائري. أمّا القرار الثاني فتمثل في تعميم نظام الصرف العائم في جانفي 1974، بعد انهيار نظام بروتن وودز، حيث قامت السلطات بربط الدينار الجزائري بسلة من العملات، أعطى الوزن فيها للدولار الأمريكي لأهميته في حصيللة صادرات ومدفوعات خدمة الدين. و استمر هذا الوضع إلى غاية الأزمة النفطية 1986، التي أثبتت هشاشة البنيان الإقتصادي، حيث سجل كل من الميزان التجاري و الميزانية الحكومة عجز قدر بـ 2.58 مليار \$ للأول و 2 مليار \$ للثاني، و هذا بالأسعار الجارية. كما حدث تراجع حاد في معدل النمو الإقتصادي من 3.70 % سنة 1985 إلى 0.40 % سنة 1986، صاحب ذلك ارتفاع في معدلي توأمي السوء (12.37 % بالنسبة لمعدل التضخم و 11.42 % بالنسبة لمعدل البطالة). أمام هذا الوضع المتأزم وجدت السلطات نفسها أمام إجراء جديد يضمن لها تحقيق الإستقرار النقدي على الصعيدين الداخلي و الخارجي. ألا و هو عملية الإنزلاق التدريجي المراقب للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1987-1992، حيث عرف سعر صرف نمو وصل في آخر فترة الثمانينات إلى 5.53 دج/\$، بمتوسط معدل نمو 10.36 %. و بسبب برامج الإصلاح لعشرية التسعينات، عرف الإنزلاق عملية تسريع، لتشهد بذلك الفترة 1990-1994 مرحلة التخفيض الصريح، نتيجة إتفاق الإستعداد الإئتماني مع صندوق النقد الدولي. حيث انخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 8.95 دج/\$ سنة 1990 إلى 35.05 دج/\$ سنة 1994. نبقى دائماً مع فترة التسعينات، و التي اعتمد فيها البنك المركزي بداية من 01 أكتوبر 1994 نظام سعر الصرف العائم المسير. و في ديسمبر 1996 صرّح البنك بإنشاء مكاتب الصرف للتعامل بالعملة الصعبة و هذا بعد إنشاء سوق خاص بها سنة قبل ذلك.

جدول رقم (1): تطور الصادرات و الواردات بالأسعار الثابتة (2010=100 %) و سعر الصرف الرسمي في الجزائر للفترة 1970-2014

الوحدة: \$.

الفترة	نمو الصادرات	م.م.ن الصادرات	نمو الواردات	م.م.ن الواردات	نمو سعر الصرف	م.م.ن سعر الصرف
1973-1970	3.90E+11	9.96%	2.48E+11	17.34%	4.56	-7.33%
1977-1974	4.71E+11	1.41%	5.35E+11	10.16%	4.11	-0.27%
1979-1978	5.52E+11	9.83%	6.79E+11	-5.94%	3.91	-2.88%
1984-1980	4.77E+11	-1.14%	6.73E+11	-1.06%	4.49	6.53%
1989-1985	4.71E+11	-6.95%	4.37E+11	-20.31%	5.53	10.36%
1994-1990	1.49E+11	-34.73%	9.18E+10	-38.17%	19.69	34.11%
1998-1995	6.10E+10	-1.96%	3.08E+10	-8.58%	54.54	6.97%
2000-1999	5.45E+10	-6.53%	2.47E+10	-13.17%	70.78	12.26%
2004-2001	5.49E+10	7.74%	2.82E+10	13.14%	76.54	-2.30%
2009-2005	6.70E+10	-0.92%	4.25E+10	7.04%	70.41	-0.22%
2014-2010	5.60E+10	-5.07%	5.39E+10	4.52%	76.91	2.00%

تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري

م.م.ن: متوسط معدل النمو.

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على معطيات إحصائية مستخرجة من قاعدة بيانات البنك العالمي WDI (14/10/2016) و إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات و بالإستعانة بـ Microsoft Office 2007 (Excel). عادت أسعار النفط لتلقي بضالها على الإقتصاد الجزائري، فبسبب انخفاضها سنة 1998 انخفض الإحتياطي من النقد الأجنبي، إذ بلغ حوالي 6.85 مليار دولار، الأمر الذي أثر على سعر صرف الدينار مقابل الدولار، حيث شهد انخفاض مستمر حتى سنة 2002 بـ 79.68 دج/\$. ليعرف بعدها و بداية من سنة 2003 و إلى غاية سنة 2014، أحياناً تحسن و أحياناً أخرى تدهور، بمتوسط معدل نمو سنوي (-0.22%) لفترة برنامج دعم النمو 2005-2009 و 2010-2014 (2%) لفترة برنامج توطيد النمو 2010-2014.

نرجع الآن بالتحليل إلى المتغيرتين الأساسيتين في تكوين الميزان التجاري ألا وهما الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات. فمن خلال العرض الجدولي السابق، نجد أن الفترة الممتدة ما بين 1970 و 1979، عرفت احتكار الدولة للتجارة الخارجية بغرض التحكم فيها و إدامتها في إطار التخطيط المركزي للنمو الإقتصادي و الإجتماعي. و لقد بلغت نسبة رقابة الدولة للواردات أكثر من 80%⁽¹⁸⁾. لكن هذا لم يمنع من حدوث عجز في الميزان التجاري طوال هذه الفترة باستثناء سنة 1974 التي حقق فيها فائض بقيمة 0.45 مليار \$. و يعود ذلك للنمو الكبير في الواردات في مقابل نمو محتشم للصادرات، حيث بلغ معدل النمو السنوي لفترتي المخططين الرباعي الأول و الثاني و على التوالي: 17.34 %، 10.16 % بالنسبة للواردات و 9.96 %، 1.41 % بالنسبة للصادرات. لتتقلب الكفة لصالح الصادرات في الفترة التكميلية. و لقد تميزت التجارة الخارجية للجزائر بتركزها على عدد محدود من السلع الأولية في جانب الصادرات، و بتنوعها المفرط في جانب الواردات. الأمر الذي يبين تبعية الإقتصاد الجزائري للإقتصاد الرأسمالي تجارياً و تقنياً. و يمكن أن نبرز ذلك من خلال مؤشرين اثنين: الأول يتمثل في متوسط نسبة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، و الذي يصطلح عليه أيضاً بدرجة الانفتاح (الانكشاف) الإقتصادي على العالم الخارجي Degree of Economic Openness، و الثاني يتمثل في معدل التبعية Dependency Rate و هو عبارة عن متوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، و الذي يستعمل لبيان مدى اعتماد الدولة في سد احتياجاتها على الاستيراد من الخارج و ليس مما تنتجه محلياً. و لقد عرفت فترة السبعينات معدلات نمو سنوية في المؤشر الأول قدرت بـ 28.33 %، 41.43 % و 36.74 % و هي نسب تقل عن الـ 45 %، الأمر الذي يشير إلى أن الجزائر غير منفتحة على العالم الخارجي أو أنها غير منفتحة تجارياً. أمّا المؤشر الثاني، فهو يتعدى النسبة 21 % على طول الفترة ما يشهد تبعية البلد تجارياً.

نتقل الآن إلى فترة الثمانينات، و التي أبقت السلطات فيها على احتكارها لقطاع التجارة الخارجية. و ما ميز هذه الفترة هو ظهور عيوب الأسلوب التنموي المتبع بعد الأزمة النفطية لسنة 1986. فبحلول نهاية هذه السنة وجد الإقتصاد الجزائري نفسه يتخبط في أزمة إقتصادية سببها انهيار أسعار النفط، حيث كل المؤشرات كانت تدل على خطورة الوضع⁽¹⁹⁾. إذ أصبح الميزان التجاري يعاني من عجز بلغ في نهاية المخطط الخماسي الثاني 5.65 مليار \$. بعد أن كان في حالة فائض طوال فترة المخطط الخماسي الأول و يعود ذلك بالأساس إلى تراجع معدل نمو الصادرات باعتبار الإقتصاد الجزائري ريعياً، حيث سجلت معدل نمو سنوي يساوي إلى (-6.95%) للفترة 1985-1989 بعد ما كان (-1.14%) للفترة 1980-1984. و كنتيجة لذلك حدث تراجع في معدل تغطية الصادرات للواردات Coverage

تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري

Rate من 110.08 % إلى 83.60 % ما بين المخططين. كما عرفت فترة الثمانينات تراجع في إحتياطي الصرف بالأسعار الجارية من 3.77 مليار \$ سنة 1980 ليلغ حوالي 846 مليون \$ سنة 1989 الأمر الذي أثر، كما هو موضح في الجدول السابق، على الواردات حيث عرفت إنخفاض في معدل النمو السنوي لفترة تطبيق المخططين الخماسيين الأول و الثاني من (-1.06 %) إلى (-20.31 %).

ننتقل الآن إلى عشرية التسعينات، و التي عرفت مرحلة تحرير التجارة الخارجية، بداية من مرحلة التحرير التدريجي Progressive Liberalization Phase بناءً على ما نصت عليه إتفاقات الإستعداد الإئتماني الأول، الثاني و الثالث ثم مرحلة التحرير الكلي Total Liberalization Phase بناءً على ما نص عليه برنامج التصحيح الهيكلي. إذ عرفت الصادرات و الواردات معدلات نمو سنوية تقدر بـ (-34.73 %)، (-38.17 %) لمرحلة التحرير الجزئي للتجارة الخارجية و (-1.96 %)، (-8.58 %) لمرحلة التحرير الكلي و (-6.53 %)، (-13.17 %) للسنتين المتبقيتين من عشرية التسعينات. أمّا فيما يتعلق بالميزان التجاري فتباينت قيمه بين العجز و فائض، فمثلا سنة 1990 عرف عجز قيمته 1.06 مليار \$ بسبب تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار و الذي أثر بدوره على تكلفة الإستيراد، ليتعمق العجز بأكثر من 8 مرات سنة 1994، بسبب إنخفاض أسعار البترول إلى 16.3 مليار دولار من ناحية و تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى 35.05 دج مقابل الدولار الأمريكي من ناحية ثانية. إضافة إلى تحرير الأسعار، تغيير السياسة الجمركية، إنشاء القانون الخاص بالتجارة الخارجية، إلغاء كل القيود المتعلقة بالإستيراد (أفريل 1994)... ليعرف الميزان التجاري فائض مقداره 878 مليار \$ سنة 2000، نتيجة تحسن أسعار النفط و التي بلغت 28.5 دولار للبرميل.

نطوي التطور التاريخي للصادرات و الواردات ببرنامج الإستثمار العمومي الضخم الذي شرعت السلطات في تطبيقه للفترة 2001-2014، و خلال هذه الفترة عرفت الصادرات و كذا الواردات ارتفاع، باستثناء سنوات: 2009، 2013 و 2014 التي عرفت انخفاض في الصادرات و يعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط. غير أن هذا لم يمنع من تغطية هذه الأخيرة للواردات، إذ عرفت هي الأخرى ارتفاعاً على مدار البرامج الثلاثة للإستثمارات العمومية و يعود ذلك لارتفاع الطلب الكلي من جهة و ارتفاع سعر صرف الأورو من جهة أخرى، باعتبار أن معظم واردات الجزائر مصدرها دول الإتحاد الأوروبي⁽²⁰⁾.

III-2- الدراسة القياسية للنموذج

لتوضيح تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري، سنقوم بتقدير دالتي الصادرات و الواردات في خطوة أولى، ثم نقدّر النموذج ككل (نموذج المعدلات الآنية) في خطوة ثانية.

III-2-1- تقدير دالتي الصادرات و الواردات

لقد أسفرت عملية تقدير دالة الصادرات، المبينة في الجدول رقم (2)، على خلو النموذج من المشاكل القياسية Econometrics Problem المتمثلة في: الارتباط الذاتي للأخطاء، عدم اعتدالية التوزيع، عدم تجانس التباين و عدم دقة تحديد النموذج و هذا حسب اختبار LM-test، J-B، ARCH و Ramesey Reset Test على التوالي، باعتبار احتمال كل اختبار يتعدى مستوى الـ 5 %. أمّا من الجانب الإحصائي فحسب إحصائية t-Statistic نجد أن كل معلمات النموذج معنوية عند المستوى 1 %. كما تُثبت إحصائية فيشر معنوية المعلمات ككل. و لقد بلغت نسبة تفسير المتغيرات للمخارجية Exogenous Variables (الأسعار النسبية للصادرات LRPX، أسعار البترول LOILP، نمو سعر الصرف

تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري

D(LE)، نمو الـ GDP و الصادرات للعام السابق (LX(-1) للمتغير الداخلي Endogenous Variable (LX)، ما نسبته الـ 99.85 % أمّا 0.15 % الباقية فتعود لمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

أمّا من الناحية الإقتصادية، فجاءت نتائج التقدير موافقة لما تنص عليه النظرية الإقتصادية، حيث ارتفاع الأسعار النسبية للتصدير بوحدة واحدة يخفض من الطلب على السلع المحلية و بالتالي من الصادرات بـ 0.15 وحدة. أمّا باقي المتغيرات فهي على علاقة طردية مع الصادرات و نبدأها بأسعار البترول التي بارتفاعها بوحدة واحدة ترتفع الصادرات بـ 0.10 باعتبارها تحدد دولياً. في حين بلغت استجابة الصادرات للنمو الإقتصادي 1.45 ترتكز بشكل رئيس على المحروقات. و فيما يتعلق بالصادرات للفترة السابقة و التي تُعبر عن الاتفاقيات و العقود المبرمة بين الجزائر و مختلف زبائنهم، نجد أنّها على علاقة موجبة بالصادرات الحالية بدرجة حساسية تساوي الـ 0.85 تقريباً. وعن نمو سعر الصرف فارتفاعه بوحدة واحدة (انخفاض قيمة العملة الوطنية)، سوف يُكسب السلع و الخدمات المحلية تنافسية في السوق الأجنبي فيرتفع الطلب العالمي عليها و بذلك ترتفع الصادرات بـ 0.61 وحدة.

الجدول رقم (2): نتائج تقدير دالة الصادرات للفترة 1970-2014

$$LX = C(1) + C(2)*LRPX + C(3)*LOILP + C(4)*D(LE) + C(5)*D(LY) + C(6)*LX(-1) + \square$$

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob
C	0.848389	0.188760	4.494530	0.0001
LRPX	-0.158149	0.034394	-4.598198	0.0000
LOILP	0.103712	0.025404	4.082482	0.0002
D(LE)	0.612351	0.151127	4.051887	0.0002
D(LY)	1.446664	0.133442	10.84117	0.0000
LX(-1)	0.848108	0.032319	26.24214	0.0000
N=44	SE=0.038842	SSR=0.057331	$\bar{R}^2 = 0.998502$	
F=5734.139	LM(2)= 0.079123	J-B=0.279185	ARCH=0.111771	RRT=0.943768
(Pr=0.000000)	(Pr=0.9612)	(Pr=0.869712)	(Pr= 0.7381)	(Pr= 0.3313)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 9.

ننتقل الآن إلى نتائج تقدير دالة الواردات و التي لخصنا نتائجها في الجدول رقم (3)، حيث يظهر لنا أن احتمال إحصائية لاقرانج يفوق 5 % ما يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء، و نفس الشيء بالنسبة لاحتلال إحصائية J-B، فهي تتعدى المستوى 5 % و تكون بذلك البواقي تتبع التوزيع الطبيعي و فيما يخص اختلاف التباين، فاحتمال إحصائية ARCH يشير إلى غيابه. تبقى في الأخير مشكلة عدم التوصيف الجيد للنموذج، و التي أثبت فيها اختبار Ramsey Reset صحة التوصيف. أمّا من الجانب الإحصائي، فنجد أن كل الإختبارات محققة، فإحصائيتي t-Statistic و F-Statistic تثبتان احتياز كل معلمات النموذج لاختبار المعنوية فردياً و كلية. و حسب معامل التحديد المعدل، فقد بلغت نسبة تفسير المتغيرات الخارجية للمتغير الداخلي 99.45 % و تعود النسبة الباقية لمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري

الجدول رقم (3): نتائج تقدير دالة الواردات للفترة 1970-2014

$$LM = C(1) + C(2)*LRPM + C(3)*LER(-1) + C(4)*LE + C(5)*LDD(-1) + \square$$

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob
C	4.357937	0.353086	12.34244	0.0000
LRPM	-0.408824	0.109308	-3.740094	0.0006
LER(-1)	0.208142	0.016219	12.83305	0.0000
LE	-0.508487	0.057344	-8.867380	0.0000
LDD(-1)	0.501540	0.043772	11.45791	0.0000
N=44	SE=0.038842	SSR=0.357638	$\bar{R}^2 = 0.994516$	
F=1950.577	LM(1)= 2.287162	J-B=0.474765	ARCH=0.833980	RRT=2.455236
(Pr=0.000000)	(Pr=0.1304)	(Pr=0.788690)	(Pr= 0.0502)	(Pr= 0.1171)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 9.

نبقى دائماً مع نتائج الجدول، لكن هذه المرة من المنظور الاقتصادي، إذ أن ارتفاع الأسعار النسبية للإستيراد بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات و متطلبات الإنتاج، و هو ما من شأنه أن يؤثر عكسياً على الواردات فتتخفض بـ 0.40 وحدة. و نفس التأثير تحدته متغيرة سعر الصرف، حيث لما ترتفع بوحدة واحدة (تتخفض قيمة العملة الوطنية) تنخفض الواردات بـ 0.51 وحدة تقريباً. ننتقل الآن إلى الطلب المحلي الذي بارتفاعه بوحدة واحدة يسمح بزيادة الواردات بـ 0.50 وحدة لكن بعد مرور سنة و يرجع هذا الارتفاع لعدم تمكن السلطات من توفير منتجات محلية الصنع بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي. أما احتياطي سعر الصرف من النقد الأجنبي فيظهر تأثيره بعد مرور سنة واحدة بأثر يساوي الـ 0.21 وحدة على الواردات. و بالرغم من أن احتياطي الصرف في الجزائر موجه لتغطية الواردات إلا أنه يمكن إرجاع هذه المرونة الضعيفة على مسعى الحكومة في التقليل من عملية الاستيراد.

III-2-2- تقدير النموذج الآتي

قبل تقدير النموذج ككل نقوم بدراسة استقرارية النموذجين السابقين، و سنختار سنة 1989 كسنة التغير الهيكلي، أين تحول الإقتصاد الجزائري من النهج الإشتراكي إلى اقتصاد السوق الحر.

لقد أفرزت نتائج اختبار Chow Breakpoint Test، كما هي موضح في الجدول رقم (4) على استقرار دالتي الصادرات و الواردات للتغير الهيكلي الحاصل في سنة 1989 عند مستوى المعنوية 5%. و يمكن تفسير استقرار الدالتين إلى أن الإقتصاد الجزائري و رغم تحول النهج من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق، إلا أن الانتقال لم يكن فوري و إنما عبر مراحل، لازالت مستمرة حتى الفترة الحالية، و خير دليل وجود المتغيرة الداخلية المؤخرة $LX(-1)$.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار Chow Test

الدالة	اختبار الاستقرار	الإحتمال
دالة الصادرات	4.703473	0.4531
دالة الواردات	10.88911	0.0919

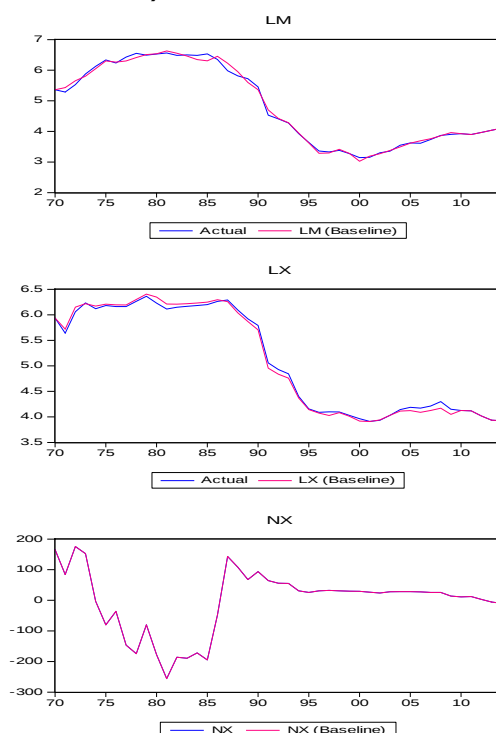
المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 9.

يتكون هيكل النموذج من معادلتين سلوكيتين و معادلة تعريفية Definitional Equation. بـ 3 متغيرات داخلية و 9 متغيرات محددة مسبقاً Predefined Variables: منها متغير واحد داخلي بفترة إبطاء واحدة Lagged Endogenous

تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري

بعد الكشف على درجة التقارب بين السلسلة الأصلية و السلسلة المحاكاة في الحالة الديناميكية للفترة 1971-2014 انطلاقاً من الحل الأساسي توصلنا إلى الشكل رقم (1)، و الذي من خلاله نلاحظ أن الفترة 1971-2009 شهدت تقريباً تطابق في الاتجاه العام بين منحنى السلسلة الأصلية و السلسلة المحاكاة مع تسجيل اختلاف بسيط بالنسبة لسلسلي الصادرات و الواردات غير أن ذلك لم يؤثر على سلسلة رصيد الميزان التجاري و التي كما نلاحظ هناك تطابق تام بين السلسلتين الأصلية و المحاكاة.

الشكل رقم (1): نتائج اختبار المحاكاة التاريخية الحركية (1971-2009) لمتغيرات النموذج



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 9.

تدفعنا هاته النتائج إلى اختبار الأثر الذي سيحدثه ارتفاع سعر الصرف بـ 20 % (أو تخفيض قيمة العملة الوطنية) على متغيرات النموذج. أو بمعنى أدق سنحسب على إشكاليتنا فيما إذا كانت عملية تخفيض قيمة العملة الوطنية تساهم في تطوير لتجارة الخارجية بالجزائر و من ثمَّ إحداث تنمية اقتصادية. و على هذا الأساس سنقوم بعملية التنبؤ التاريخي للفترة 2010-2014، بالإعتماد دائماً على طريقة Gauss-Seidel. و التي جاءت نتائجها على النحو التالي:

الجدول رقم (6): نتائج اختبار التنبؤ التاريخي الحركي (2010-2014) لمتغيرات النموذج 1970-2014 في حالة تخفيض قيمة العملة الوطنية بـ 20 %

الوحدة: مليار \$.

السنة	الصادرات		الواردات		الميزان التجاري	
	السلسلة الأصلية	السلسلة المحاكاة	السلسلة الأصلية	السلسلة المحاكاة	السلسلة الأصلية	السلسلة المحاكاة
2010	61.97541921	68.37010861	50.65474343	46.09292574	11.32067578	22.27718287
2011	61.49931322	67.86195402	49.28405651	45.23945876	12.21525671	22.62249526
2012	55.65385961	62.69070259	52.80561699	49.56560577	2.848242617	13.12509683
2013	51.26991071	60.13413118	56.74510275	50.94924247	-5.475192036	9.184888705
2014	50.60063244	59.34802609	60.69932677	50.05593258	-10.09869433	9.292093511

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 9.

تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري

من الجدول يتبين لنا أن تخفيض قيمة العملة الوطنية أتى أكله، إذ نلاحظ ارتفاع في الصادرات (مقارنة السلسلة المحاكاة بالأصلية) بلغت أقصى قيمة لها سنة 2013 بـ 17.29 %، لتعرف بعدها استقرار، لكن هذه الحصيلة في الصادرات ليست ناجمة عن تنوع في الصادرات (نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي) و قدرة السلع المحلية على منافسة السلع الأجنبية و إنما نتاج طبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد في صادراته على المحروقات. أمّا الواردات فعرفت انخفاض أقصاه كان بـ 17.53 % سنة 2014 و يعود هذا الانخفاض في الواردات لارتفاع تكاليف الإستيراد من جهة وسعي الحكومة في التقليل من الواردات من جهة ثانية، الأمر الذي حسن من الميزان التجاري لطول فترة التنبؤ التاريخي وكان أكبر تحسن سنة 2012 بـ 360.81 %.

الخلاصة:

إن الإجراءات المتعلقة بسياسة سعر الصرف تلعب دوراً مهماً في إعادة التوازن الإقتصادي الكلي فضلاً عن الإجراءات المالية و النقدية و بالأخص بالنسبة للجزائر التي تعاني من آثار التضخم و ما يصاحبه من ضعف في القدرة التنافسية للإقتصاد، إذ يسهم في تخفيض الطلب الكلي و إحداث تغيرات في الأسعار النسبية، و يشجع على حدوث تحولات في هيكل الإنفاق من السلع الأجنبية للسلع المحلية و على إعادة عملية تعزيز الصادرات و الحد من الواردات. و في الأخير نقترح ما يلي للحد من عجز الميزان التجاري:

- ▶ المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار؛
 - ▶ العمل على تشجيع الإستثمارات المنتجة؛
 - ▶ الإعتماد على سعر صرف متعدد لتشجيع الصادرات و الحد من الواردات؛
 - ▶ التقليل من الإستيراد ما أمكن للحد من استنزاف العملة الصعبة؛
 - ▶ تعظيم الإستفادة من الإتفاقيات التجارية المبرمة بين الجزائر و الشركاء التجاريين: زيادة الصادرات، حماية المنتج المحلي...
 - ▶ وضع تحفيزات للجزائريين العاملين بالخارج من أجل جلب العملة الصعبة.
- الهوامش و المراجع:

(1)Philippe Avoyo et autres, 1993, Finance Appliquée, Dunod, Paris, P 53.

(2) سامي خليل، 2005، الإقتصاد الدولي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، مصر، ص 838.

(3)Dominik Salvador, 1982, Economie Internationale, Série Schaum, Paris, P 119.

(4) علي بن قدور، 2012-2013، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازي في الجزائر (1970-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، تخصص: تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، الجزائر، ص 16. (ملف PDF)

(5)Josette Peryard, 1995, Gestion Financière Internationale, 3ème édition, Vuibert, Paris, P 70.

(6) زاهر عبد الحليم حضر، 2012، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للإقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإقتصاد ، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، ص 21. (ملف PDF)

تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري

- (7) إعتماذاً على المراجعين التاليين و بتصرف:
- محمد كمال خليل الحمزاوي، 2004، سوق الصرف الأجنبي: ماهيته-مدر كاته الأساسية-تطوره (أهم أدواته مع العناية بإشكالية الصرف الأجنبي في مصر)، منشأة المعارف، مصر، ص ص 27-52؛
- ياسين عبد الله، 2013-2014، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، ص 66.
- (8) وسام مالك، 2001، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، الطبعو الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، لبنان، ص ص 80-90. بتصرف
- (9) إعتماذاً على المراجع التالية و بتصرف:
- جمال الدين لعويسات، 2003، العلاقات الإقتصادية الدولية و التنمية ، دار هومة للطباعة و للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 52.
- حسين زينب عوض الله، 1999، العلاقات الإقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر مطابع الامل، لبنان، ص 80.
- عبد المجيد قدي ، 2003، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 134-137.
- محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، 1979، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، للطباعة و النشر، لبنان، ص ص 348-349.
- Ammour Benhalima, 1997, Technique Bancaires, Edition Dahleb, Alger, P 27 .
- J.Longatte, P.Vanhove, C.Viprey, 2002, Economie Générale, Dunod, Paris, P 116.
- (*) الواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المرد دعمها و ترقيةها.
- (10) طالب عوض، 2013، مدخل إلى الإقتصاد الكلي Introduction to Macroeconomics، دار وائل للنشر، عمان، ص 29.
- (11) صالح تومي، عيسى شقيب، 2005، «محاولة بناء نموذج قياسي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2002)»، مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 12، ص 25.
- (12)Abdeslam BOHLA, Maurice CATIN, Mohamed MOUIME, 1995, «Le Modèle Intégré National-Régional de l'Économie Marocaine (MINARÉ)», Revue Région & Développement , N° 1, P 13.
- (13)Stéphane CAPET, Philippe GUDIN DE VALLERIN , 1993, «Fonction d'Importation et d'exportation : l'Apport de la Théorie Économétrique Récente», Revue Économie & Prévision , Volume 10, N° 1, P 16-P 23.
- (14) صالح تومي، عيسى شقيب، مرجع سابق، ص 26.
- (15)Abdeslam BOHLA, Maurice CATIN, Mohamed MOUIME, OP.CIT, P 11.
- (16)Stéphane CAPET, Philippe GUDIN DE VALLERIN,OP.CIT , P 16-P 21.
- (17) صالح تومي ، عيسى شقيب ، 2006 ، «النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)»، مجلة الباحث، العدد 04، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 33.

تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري

- (18) عيسى شقيب، 2008-2009، مرجع سابق، ص 74. (ملف PDF)
- (19) فيصل بملولي، 2012، «التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية»، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 11، ص 112.
- (20) نبيل بوفليج، 2013، «دراسة تقييمية لسياسة الإتعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010»، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، الجزائر، العدد 9، ص 45.